دراسة تحليلية للاثار الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة البطالة في العراق خلال المدة (2009-2010) مع الاشارة الى واقع البطالة في محافظة صلاح الدين

م.د. سعد صالح عيسى
جامعة تكريت / كلية الادارة والاقتصاد

ملخص :

يعاني الاقتصاد العراقي من مشكلة تفاقم ظاهرة البطالة وبشكل متزايد مما أثر سلباً على معدلات النمو الاقتصادي لديها وسجل حالات غير قليلة من الفقر وتدني مستويات المعيشة بالنسبة للسكان ، وكان لها تداعيات اقتصادية وأخرى اجتماعية .

يعد البحث محاولة لتسليط الضوء على الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبطالة في العراق عامة ومحافظة صلاح الدين خاصة خلال المدة (2000 – 2012) ، وأسباب تفشي أهم ظاهرة واخطرها يعاني منها الاقتصاد العراقي وهي ظاهرة البطالة والسبل الكفيلة بمعالجتها وتحديد النتائج الاقتصادية والاجتماعية التي تترتب عليها ووضع الحلول والمقترحات اللازمة لها ، وتناول البحث تعريفاً لمشكلة البطالة ثم تحليلا لاتجاهات مستوى البطالة في العراق وآثارها الاقتصادية والاجتماعية مع إشارة خاصة لمحافظة صلاح الدين ، حيث إتضح أن البطالة في صلاح الدين بلغت نسبة 19,80% بين الذكور في العام 2008 بعد أن كانت 20,90% في العام 2006 ، في حين بلغت نسبة البطالة بين الأناث 10,86% في العام 2008 بعد أن كانت 10,09% في العام 2006 ، وكان المعدل العام قد بلغ 18,36% و 18,01% لعامي 2006 و 2008 على التوالي ، وهذا لايعني أن صلاح الدين أفضل من غيرها من المحافظات العراقية بل أن الحالة تكاد تكون شاملة وعامة لكل محافظات العراق ، وتوصل البحث في النهاية جملةمن الاستنتاجات والتوصيات والتي ستؤدي في حال تطبيقها الى معالجة ولو جزئية لظاهرة البطالة.

Analytical study of the economic and social effect of the phenomenon of unemployment in Iraq during (2000-2010) with reference to the reality of unemployment in the province of Salah al-Din

Abstract

Iraqi economy suffers from the problem of unemployment phenomenon which has increased and played a negative impact on economic rates of growth , standards of living of important percentage of population, and increase poverty, as well as other social impacts.

The study is an attempt to shed light on the of socio- economic, and political effects of unemployment phenomenon in Iraq in general , and in Salah al-Din governorate in particular during the period (2000 - 2012), its causes , socio-economic result of the spread of this phenomenon and develop some solutions and proposals to solve it

The study deals with definition of the unemployment problem and then analyze trends of unemployment levels in Iraq and its socio- economic effects with special reference to Salah al-Din governorate , the study show that unemployment in Salah al-Din was 19.80% among males in 2008 while it was 20.9 % in 2006, the unemployment rate among females was 10.86% in 2008 while it was 10.09% in 2006, the overall rate has reached 18.36% and 18.01% for 2006 and 2008 respectively, This does not mean that Salah al-Din governorate is better than other provinces, but the situation almost universal and common in all of Iraq's provinces ، The study concluded a set of conclusions and recommendations which would solve this phenomenon totally or partially .

المحور الأول: الإطار المنهجي

المقدمة:

تعد البطالة من اخطر المشاكل واكبرها التي تهدد استقرار الامم والشعوب ، وتختلف حددتها من دولة لاخرى فالبطالة تعنبر السبب الرئيس للفقر والانحراف وعدم الاستقرار السياسي حيث تشكل تحديا للنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والتنمية البشرية المستدامة ، والبطالة مشكلة عالمية وليست مشكلة تختص بها الدولة المتخلفة او النامية او المتقدمة ، والعراق كدولة نامية منتجة ومصدرة للنفط ، كان القطاع العام هو محرك النمو الاقتصادي وهو الذي يوفر فرص العمل وهو الذي يقدم الخدمات الاجتماعية ، وقد ادت هذه السياسات الى وضع يعتمد فيه السكان على (دولة الرعاية) في حياتهم وتوجيهها ومنذ سبعينات القرن الماضي ، غير ان الظروف السياسية والاقتصادية التي مر بها العراق خلال المدة (1980 - 2003 – 2010) ساهمت بشكل كبير في ظهور البطالة كظاهرة متنامية كان لها تداعيات اقتصادية واجتماعية وربما يكون لها تداعيات سياسية اخطر .

1- مشكلة البحث:

يعاني الاقتصاد العراقي من مشكلة تفاقم ظاهرة البطالة وبشكل متزايد مما أثر سلباً على معدلات النمو الاقتصـــادي لديها وســـجل حالات غير قليلة من الفقـــر وتدنـي مستويات المعيشة بالنسبة للسكان ، وكان لها تداعيات اقتصادية وأخرى اجتماعية واخرى سياسية.

2- أهمية البحث:

تتجلى أهمية البحث من كونه محاولة لإلقاء الضوء على تفشي ظاهرة البطالة وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في العراق عامة خلال المدة (2000 – 2012) ومحافظة صلاح الدين خاصة .

3- فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها:

((تعتبر ظاهرة البطالة مشكلة اقتصادية واجتماعية خطيرة تهدم بنيان الدولة الاجتماعي والاقتصادي إذا لم يتم التصدي لها بمعرفة أسبابها وايجاد المعالجات والحلول الكفيلة للحد منها . وأن إهمالها يؤثر بشكل سلبي على تنمية المجتمع ويزيد من التخلف الاقتصادي وتدني معدلات النمو الاقتصادي)) .

4- هدف البحث:

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على أسباب تفشي أهم مشكلة واخطرها يعاني منها الاقتصاد العراقي وهي ظاهرة البطالة في العراق عامة وفي محافظة صلاح الدين خاصة والسبل الكفيلة بمعالجتها وتحديد النتائج الاقتصادية والاجتماعية التي تترتب على تفشي هذه الظاهرة ووضع الحلول والمقترحات اللازمة لها .

5- منهجية البحث:

اعتمد الباحث على المنهجية الاستنباطية والمنهجية الاستقرائية والموائمة بينهما حيثما تطلب ذلك ، وكذلك على المنهج الوصفي المقترن بتحليل البيانات والمعلومات التي تتعلق بواقع البطالة والآثار المترتبة عليها بالاعتماد على المصادر والدوريات ومواقع الانترنت الرسمية التابعة للمؤسسات الثقافية والجامعات والزيارات الميدانية والإحصائيات الرسمية لوزارة التخطيط ودوائرها كأسلوب اعتمد عليه البحث.

6- هيكلية البحث:

من أجل إثبات فرضية البحث وتحقيق أهدافه فقد تضمن البحث المحاور الآتية:

المحور الأول: الاطار المنهجي.

المحور الثاني: الإطار النظري لمشكلة البطالة.

المحور الثالث: تحليل اتجاهات مستوى البطالة في العراق وآثارها الاقتصادية والاجتماعية مع إشارة خاصة لمحافظة صلاح الدين.

المحور الرابع: الاستنتاجات والمقترحات.

المحور الثاني: الإطار النظري لمشكلة البطالة

أولاً: ماهية البطالة :

تعد البطالة هي من أخطر المشاكل واكبرها التي تهدد استقرار الأمم والدول ، مع اختلاف درجتها وحدتها من دولة لأخرى و من مجتمع لآخر ، فهي تشكل السبب الرئيس لمعظم الأمراض الاجتماعية و تهديدا واضحا للإستقرار السياسي والاجتماعي .

وتعرف البطالة (Unemployment) بأنها حالة الفرد المتعطل عن العمل في الوقت الحالي والذي يبحث عن عمل نشط لمدة من الزمن يتفق عليها طالب العمل ورب العمل ،

ويشير العالم الفرنسي (لاكوست) إلى ان البطالة تعني وجود جمع من الرجال العاطلين أو غير المنتجين هي سمة البلدان المتخلفة . (Lacoste , 1967 , 7)

كما يمكن تعريفها بأنها : التوقف الإجباري أو الاختياري لجزء من القوة العاملة مع وجود الرغبة والقدرة على العمل . (حسن ، 2005 ، 1)

وبحسب تعريف منظمة العمل الدولية ، فإن " العاطل عن العمـل هو ذلك الفرد الذي يكون فوق سن معينة بلا عمل و هو قادر على العمل و راغب فيه و يبحث عنه عند مستوى أجر سائد لكنه لا يجده " . (الأسكوا ، 2000 ، 37)

وتعد البطالة ظاهرة طبيعية في أي اقتصاد و لا يكاد يكون هناك اقتصاد لا توجد فيه نسبة معينة من البطالة إذ انه من الصعب الوصول إلى مستوى التوظف الكامل لكل القوة العاملة كما كان يعتقد الاقتصاديون الكلاسيك وهذا ما أوضحته النظرية الكنزية و النظريات اللاحقة لها ، و ذلك أن العمالة الكاملة من وجهة نظر هؤلاء الاقتصاديين مجرد وضع مثالي لا يمكن الوصول إليه . أما الوضع العادي ، فهو العمالة غير الكاملة وقد عرفت في الأدبيات الاقتصادية عدد من أنواع البطالة التي غالباً ما تتزايد حجومها ومعدلاتها عبر الزمن . وتكمن الخطورة في زيادة كل من حجم البطالة و معدلها وآثارها السلبية على الناتج القومي ، مع إهدار متزايد من رأس المال البشري هذا فضلاً عن الآثار الاجتماعية و السياسية السلبية .

ويمكن أن نحدد الحالات التي لا يمكن أن يعد فيها الأفراد عاطلين عن العمل بشكل تام أو كامل بأنهم : (العمال المحبطين أو هم الذين في حالة بطالة فعلية ويرغبون في العمل ولكنهم لم يحصلوا عليه و تخلوا عن عملية البحث عنه ، و هم عدد كبير في فترات الكساد الدوري ، والأفراد الذين يعملون مدة أقل من وقت العمل الكامل من دون إرادتهم على الرغم قدرتهم على العمل كامل الوقت ، والأطفال والمرضى والعجزة وكبار السن و المحالين على التقاعد ، والطلبة ، ومن هم بصدد تنمية مهاراتهم ، والموسورين الذين لايبحثون عن عمل ، والأشخاص العاملين بأجور معينة و هم دائمي البحث عن أعمال أخرى أفضل) . وعلى ذلك فإنه ليس كل من لا يعمل عاطلا ، و في ذات الوقت ليس كل من يبحث عن عمل يعد ضمن دائرة العاطلين . (عمرو ، 1972 ، 892)

هناك تباين بين الاقتصاديين فيما يتعلق بالوصول إلى مفهوم محدد للبطالة إذ تعددت التعريفات لها ، فيرى بعض الاقتصاديين أن البطالة هي الحالة التي تنطبق على الأشخاص القادرين على العمل ولا يعملون ، ولكنهم يبحثون بصورة جدية عن فرصة عمل ، ويرى بعضهم الآخر أن البطالة تمثل اختلالا بين قوة العمل المتاحة في مجتمع معين وبين فرص العمل المتاحة تلك والتي يتمخض عنها عدم اشتغال جزء من قوة العمل بصورة كلية أو جزئية على الرغم من قدرتها على العمل و رغبتها فيه و يعود ذلك كله إلى القيود التي تفرضها حدود الطاقة الاستيعابية و قدرتها في الاقتصاد القومي (المعهد العربي للتخطيط، 3،2000)

ثانياً: المفهوم الرسمي والعلمي للبطالة:

ويمكن التمييز بين المفهومين وكالآتي:

الأول: المفهوم الرسمي للبطالة:

تتمثل البطالة وفقاً لهذا المفهوم بأنها الفرق بين حجم العمل المعروض و حجم العمل المستخدم في المجتمع خلال مدة زمنية معينة عند مستويات الأجور السائدة ، و من ثم فإن حجم البطالة يتمثل في حجم الفجوة بين كل من الكمية المعروضة و الكمية المطلوبة منه في سوق العمل عند مستوى معين من الأجور . (نجا ، 2005 ، 1)

وتعرف البطالة رسمياً وفقاً لمنظمة العمل الدولية بأنها : (هي حالة الفرد المتعطل عن العمل في الوقت الحالي و الذي يبحث عن عمل نشط لمدة من الزمن يتفق عليها الموظف ورب العمل) . (الأسكوا ، 2006 ، 131)

الثاني: المفهوم العلمي للبطالة:

تعرف البطالة علميا بأنها : " الحالة التي لا يستخدم المجتمع فيها قوة العمل فيه استخداماً كاملاً أو امثلاً ومن ثم يكون الناتج الفعلي في هذا المجتمع أقل من الناتج المتوقع مما يؤدي إلى تدني مستوى رفاهية أفراد المجتمع ".(الأسكوا ، 2006 ، 38)

ثالثاً: أنواع البطالة:

يمكن التمييز بين نوعين رئيسين للبطالة ، وهما كالآتي:

الأول: البطالة السافرة (الصريحة):

البطالة السافرة هي حالة التعطل الظاهر التي يعاني منها جزء من قوة العمل المتاحة ، بمعنى وجود عدد من الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه عند مستوى الأجر السائد من دون جدوى ولهذا فهم في حالة تعطل كامل ولا يمارسون أي عمل ، و تمثل أكثر أشكال البطالة شيوعاً . ويتزايد حجم البطالة ومعدلها السافرة في البلدان الصناعية في مرحلة الكساد

الدوري وعادة ما يحصل العاطل على إعانة بطالة أو أي شكل من أشكال المساعدات الحكومية ، أما في الدول النامية فتكون أكثر قسوة بسبب عدم وجود نظام الإعانة و غياب أو قلة برامج المساعدات الحكومية ، (نجا ، 2005 ، 8)

وتتخذ البطالة السافرة الأشكال الآتية: (زكي ، 1997 ، 33)

1. البطالة الإجبارية:

وهي الحالة التي يتعطل فيها العامل بشكل جبري أي بغير إرادته أو اختياره ، وهي تحدث عن طريق تسريح العمال أو طردهم من العمل بشكل قسري . ويكون الأفراد قادرين على العمل وراغبين فيه ويبحثون عنه ولا يجدون فرص عمل متاحة لهم في ظل الأجور السائدة . وقد تحدث البطالة الإجبارية عندما لا يجد الداخلون الجدد إلى سوق العمل فرصاً للتوظف على الرغم من بحثهم الجدي عنه وقدرتهم عليه وقبولهم لمستوى الأجر السائد ،

ويمكن تقسيم البطالة الإجبارية إلى الأشكال الآتية:

أ- البطالة الاحتكاكية:

وهي عبارة عن التوقف المؤقت عن العمل و ذلك بسبب الانتقال من وظيفة لأخرى ، أو التوقف المؤقت للبحث عن وظيفة أخرى أو في سبيل الدراسة و هكذا (التقرير الاقتصادي العربي الموحد ،2003 ،171).

ب- البطالة الهيكلية:

يقصد بالبطالة الهيكلية هي ذلك النوع من التعطيل الذي يصيب جانباً من قوة العمل ، بسبب تغيرات هيكلية تحدث في الاقتصاد القومي ، و تؤدي إلى إيجاد حالة من عدم التوافق بين فرص العمل المتاحة ومؤهلات و خبرات العمال المتعطلين الراغبين في العمل والباحثين عنه . ويمكن التمييز بين بعدين لهذا النوع من البطالة : يتمثل البعد الأول منهما في عدم التوافق بين مؤهلات العاطلين وخبراتهم و بين متطلبات التوظف الشاغرة و بسبب التطورات التكنولوجية أيضاً ، أما البعد الثاني فيتمثل في عدم التوافق الجغرافي بين أماكن الوظائف الشاغرة و أماكن الباحثين .

ج- البطالة الدورية:

ويرتبط هذا النوع بتقلبات النشاط الاقتصادي أو ما يسمى بدورة الأعمال الاقتصادية ، إذ تظهر في حالة الانكماش أو الركود وذلك عندما ينخفض الطلب الكلي على السلع والخدمات فيقوم أصحاب الأعمال بتسريح جزء من العمال و يرتفع بذلك معدل البطالة .

د- البطالة الموسمية:

يتعلق هذا النوع بالأفراد القادرين على العمل إلا أنهم لا يعملون ، وقد تنشأ بسبب قصور الطلب على العمل في مواسم معينة ، وهي ناتجة عن انخفاض الطلب الكلي في بعض القطاعات الاقتصادية وليس الاقتصاد ككل ، كقطاع السياحة مثلاً أو الصيد حيث مواسم للازدهار وأخرى للكساد .(نجا ،2005 ،2)

2. البطالة الاختيارية:

تشتمل هذه البطالة الأفراد القادرين على العمل إلا أنهم لا يرغبون في العمل في ظل الأجور السائدة على الرغم من وجود فرص عمل لهم ، ومثال ذلك الأغنياء الذين يعزفون عن قبول العمل في ظل الأجر المتاح . وبعض المتسولين وكذلك الأفراد الذين تركوا وظائف كانوا يحصلون منها

على أجور عالية ولا يرغبون بالعمل في وظائف بأجور اقل. www.majales) (2012 salommah.net.

الثاني: البطالة المقنعة:

وهذا النوع هو الأشهر بين أنواع البطالة ، وهي حالة تكدس عدد كبير من العمال بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل مما يعني وجود عمالة فائضة فلا تنتج شئ تقريبا ، ويزداد هذا النوع من البطالة في البلدان النامية و تتميز بوجه عام بوفرة عنصر العمل ، بينما تكون فرص العمل محددة بسبب ضيق مجالات الإنتاج ، و تعد ظاهرة البطالة المقنعة من أصعب الأنواع من حيث التعامل معها و إن علاجها يحتاج إلى خلق فرص عمل جديدة من خلال خلق الأعمال المنتجة عن طريق تغيير بنيان الاقتصاد القومي و التنويع في هيكله .(زكي ، 1997 ، 33)

ويمثل تكديس الملايين من السكان البالغين من الجنسين المعطلين على أرصفة الشوارع في أوقات العمل " بطالة مقنعة " وذلك لزيادتهم عن الحاجة الفعلية أو الطلب في كل من الريف والمدينة ، والعمالة الناقصة تنشأ عندما يكون إنتاج الفرد أدنى من قدراته ، خاصة عندما تنتج عن النظام التعليمي مهارات غير مطلوبة في سوق العمل ، أو عندما يشهد الاقتصاد انكماشا أو انخفاضا في الطلب على اليد العاملة أو عندما يلجا الاقتصاد إلى اعتماد نهج من النمو يقوم على كثافة رأس المال . (حسن ، 1979 ، 56)

رابعآ : أنواع البطالة التي مر بها العراق

كما ويمكن أن نشير الى أن الأدبيات التي تعاملت مع هذا الموضوع قد تناولت أنواع متعددة من البطالة مر بها العراق منذ نهاية السبعينيات حتى الآن يمكن تحديدها بما يلي :

1 . مرحلة البطالة السلوكية ، وهذه المرحلة ظهرت في النصف الثاني من عقد السبغينيات وأوائل الثمانينيات من القرن العشرين بعد أن زادت موارد الموازنة العامة بشكل كبير وتوفرت العديد من فرص العمل ، الا أن عدداً كبيراً من العراقيين كانوا يرفضون الكثير منها بسبب النظرة الاجتماعية لتلك الأعمال .

2 . مرحلة البطالة الهيكلية ، وقد ظهرت في نهاية عقد الثمانينيات بعد نهاية الحرب مع ايران وتسريح أعداد كبيرة من القوات المسلحة التي لم يكن الاقتصاد العراقي قادراً على استيعابها مرة واحدة .

3 . مرحلة البطالة المقنعة والبطالة الاجبارية ، ظهرت خلال عقد التسعينيات مع فرض حالة الحصار على العراق وتوقف معظم قطاعاته عن العمل الأمر الذي زاد من نسبة البطالة ولاسيما في قطاع النفط والزراعة والخدمات .

4 . مرحلة البطالة المستوردة ، وهذه المرحلة بدأت بعد عام 2003 وإنفتاح السوق العراقي على جميع المستوردات من دون أي قيود الأمر الذي أوقف العديد من الأنشطة الاقتصادية الحرفية التي كانت قائمة وكذلك المعامل الصغيرة .

إن التحديد أعلاه للمراحل التي مرت بها البطالة في العراق لايعني بالتأكيد عدم تداخلها فيما بينها في بعض الفترات وفقآ لظروف كل مرحلة ، الا أن المرحلة الأخيرة ربما تكون هي الأخطر من بينها .

رابعاً: العولمة والبطالة :

ترتبط العولمة بظاهرة البطالة من خلال تنامي فقدان الوظائف في قطاعات (غير قابلة للمنافسة) وخلق وظائف في (قطاعات تنافسية) غير قادرة على تعويض ما تم فقده من وظائف ، بمعنى أن ما تم فقدانه من وظائف لا يتناسب مع ما تم خلقه من وظائف في قطاعات أخرى واتساع الفجوة ، وتشير الدراسات إلى أن العولمة ترتبط بظاهرة هامة ألا وهي فقدان الوظائف في القطاعات الرسمية التي يتم حمايتها ، فضلاً عن استبدال العمالة الدائمة بأخرى مؤقتة أو موسمية ، الأمر الذي يترتب عليه ارتفاع معدل البطالة . وكذلك فإذا كانت الأجور غير مرنة في سوق العمل فان انخفاض الطلب على العمالة غير الماهرة نتيجة للتغيرات التكنولوجية المتحيزة تجاه العمالة الماهرة يترتب عليه ارتفاع معدل البطالة بين فئة العمالة غير الماهرة و هي الأكثر تضرراً من العولمة (http://www.hewarat.com/form/shwpostphp2=1928)

خامساً: ظاهرة البطالة ظاهرة عالمية

تعد ظاهرة البطالة ظاهرة عالمية بإتفاق أغلب العلماء وتعاني منها دول العالم كافة ولكن بنسب متفاوتة ، ومنها الدول العربية عامة والعراق خاصة ، وترجع هذه الظاهرة إلى أسباب كثيرة منها عدم كفاية عناصر الإنتاج المكملة لعناصر العمل في العملية الإنتاجية كالأرض ورأس المال والإدارة والتنظيم لتوفير فرص العمل المنتج للطاقة البشرية الفائضة عن العمل ، وتعذر وجود فرص العمل البديلة خارج القطاع الزراعي ولاسيما بالنسبة للقطاع الصناعي الذي استبدل العمل الآلي محل العمل اليدوي فضلا عن حاجة القطاع التجاري لرأس المال النادر ومحدودية قطاعات الإنتاج العربية وبطء نموها مما يضعف قدرتها على استيعاب فائض العمالة الذي يكون مضطرا إلى اللجوء إلى القطاع الزراعي أو بعض النشاطات الخدمية مع ندرة اليد العاملة وعدم كفاءتها .

يضاف لذلك الاعتماد على الهجرة كمصدر للعمالة ، ونظرة للازدراء والتعالي للعاملين في القطاع الزراعي مما اضطر الفلاحين وخصوصا الشباب منهم إلى ترك العمل بالأرض والهجرة إلى المدينة بحثا عن العمل وعجز الموازنات عن تحويل مشاريع الاستصلاح الأرضي الزراعية ، وسيادة بعض القيم والتقاليد الاجتماعية التي تؤثر في اتساع ظاهرة البطالة خاصة في المجتمعات الغنية والارستقراطية التي تحتقر العمل وآثار الحروب ، وشيوع ظاهرة البطالة الموسمية ، وعدم تناسب خطط التعليم ومخرجاته مع فرص العمل والأزمات الاقتصادية وغير ذلك الكثير مما عزز من تفاقم مشكلة البطالة في العالم عامة وفي الوطن العربي خاصة .

وتمثل مشكلة البطالة في الوقت الراهن إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه معظم دول العالم العربي باختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، ولعل أسوأ وأبرز سمات الأزمة الاقتصادية التي توجد في الدول العربية والنامية على حد سواء هي تفاقم مشكلة البطالة أي التزايد المستمر المطرد في عدد الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه من دون أن يعثروا عليه ، وشكل (1) يوضح توزيع البطالة في دول العالم وأهميتها النسبية ، إذ يتبين أن حجم البطالة في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بلغ أعلى معدل في العالم لعام 2006 م اذ بلغ ما يقارب 12% ، في حين كان أقل معدل في دول شرق آسيا للعام نفسه اذ بلغ بحدود 4% ، بينما كان معدل البطالة في البلدان المتقدمة بحدود 6% لنفس العام وهو الأقرب إلى المعدل العالمي ، حيث لم تتغير هذه المعدلات كثيراً عن تقديرات الأعوام 1996 و 2000 بحسب الشكل السابق ، مما يوضح

حجم مشكلة البطالة الكبير وعجز الخطط الوطنية عن حل ناجع وفوري للمشكلة ويتطلب حملة عالمية لوضع حلول لهذه الظاهرة العالمية التي أصبحت تتفاقم بشكل ينذر بأخطار جسيمة تهدد البنية الاقتصادية والاجتماعية لدول العالم أجمع وللدول النامية ومنها العربية بشكل خاص .

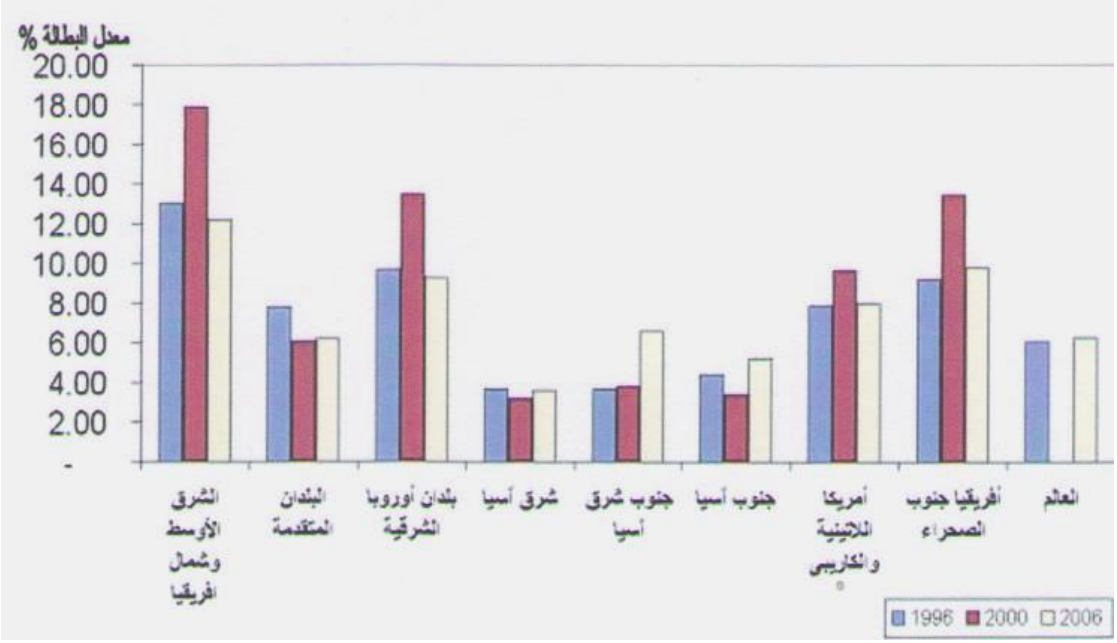

– 1 – شكل

توزيع البطالة في دول العالم و أهميتها النسبية خلال الأعوام 1996 و2000 و 2006

المصدر: صندوق النقد الدولي ، تقرير العمالة والبطالة لدول العالم سنة 2007 ،

( )http://www.gecities.com/asj212/111.doc

وبحسب تقرير لمنتدى دافوس الاقتصادي العالمي عام 2010 « أن نسبة البطالة بالدول العربية بلغت نحو 15% ، وان عدد العاطلين عن العمل قد يبلغ 80 مليون شخص عام 2013 » ، أما مجلس الوحدة الاقتصادية التابع لجامعة الدول العربية ، فقد قدّر في تقرير له عام 2010 أن نسبة البطالة في الدول العربية بين 15 و20% لعام 2008 . وتتباين معدلات البطالة في الدول العربية في آسيا ، عن الدول العربية في أفريقيا ، اذ بلغت نسبة البطالة 16.1% في الدول العربية في أفريقيا ، مقابل 13.8% في الدول العربية في آسيا لعام 2009 . كما أظهرت معدلات البطالة تبايناً ملحوظاً بين الدول العربية ، ففيما بلغت 1.7% في دولة الكويت ، والعراق29% بلغت 50% في جيبوتي و 7.5 % في سلطنة عمان للعام نفسه ، فيما ارتفع معدل البطالة في بعض

الدول العربية في أفريقيا مثل ليبيا الى 10% ، ومصر 10.7% ، وتونس 14.2% للعام المذكور.

وبموجب توقعات منظمة العمل العربية ، فإن معدلات البطالة في العالم العربي "ارتفعت بنسبة 2 في المائة، لتتراوح ما بين 19 و20 مليون عاطل ، ولاسيما في دول الربيع العربي ، وبنسبة تصل الى 16 – 17 % بدلاً من 14% عام 2011 ، مما يظهر ارتفاع نسب البطالة في العالم العربي عموماً وهي آخذة في الازدياد في دول الربيع العربي خصوصاً.

وبناءً على إحصاءات البنك الدولي و منظمة العمل الدولية فأن المنطقة العربية ستكون مطالبة بتوفير مابين 80 مليون إلى 100 مليون فرصة عمل بحلول العام 2020 ، ووفقاً لإحصاءات منظمة العمل العربية فأن نسبة الشباب تمثل حالياً 53% من إجمالي سكان المنطقة العربية وهي ثروة يجب استغلالها في عملية التطور الاقتصادي وتوفير فرص العمل اللازمة . (التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2007 ، 28) ، (جلسة المنتدى الاستراتيجي ، 2007 ، 5) ، (الاسكوا ، 2000 - 2001 ، 36)

المحور الثالث: تحليل اتجاهات مستوى البطالة في العراق وأثارها الاقتصادية والاجتماعية مع الإشارة إلى واقعها في محافظة صلاح الدين

تعبر ظاهرة البطالة عن سوء العلاقات الاجتماعية والاقتصادية ، كوجه آخر لسوء توزيع الدخل والثروة وسوء توزيع أو تقسيم العمل الاجتماعي ، على المستويين المحلي والوطني ، وعلى المستوى العالمي بين الدول الغنية والدول الفقيرة ، وبالتالي يتضح لنا أيضاً، أن البطالة والقهر والحرمان التي تشكل آفات اقتصادية واجتماعية وأخلاقية معاً ، ليست نتيجة طبيعية للتقدم التاريخي والعلمي والتقني ، كما يزعم الفكر المحافظ المدافع عن المصالح والامتيازات المكتسبة ضد منطق العلم والتاريخ ، بل إنها ناجمة عن فساد وجور وخلل أساسي في النظام الاجتماعي والاقتصادي السائد اليوم في ظل العولمة وعلى جميع الأصعدة الدولية والإقليمية والمحلية فضلا عن الانحرافات الفكرية وانتشار الشعور بالحقد والبغضاء نحو الطبقات التي تعيش في بحبوحة وتؤدي بالتالي إلى البطالة كوجه آخر لأوجه سوء العلاقات الاجتماعية والاقتصادية وسوء توزيع الدخل . (الأسدي ، 1999 ، 91)

ومما يساعد على حالة الإحباط الشديد وزيادة حالة ما يسمى بالتشرذم الاجتماعي ، التعطل الدائم والمؤقت عن العمل وما يصاحبها من مشكلات اجتماعية وضغوطات اقتصادية وحالة من عدم الثقة بالنفس ولاسيما لدى الشباب من حملة الشهادات المتوسطة والجامعية ، مما يدفعهم هذا الشعور إلى التفكير جدياً بالانتقام من المجتمع الذي يرفض منحهم فرصة العيش الكريم ، وتحسين أوضاعهم الاجتماعية ، وتحقيق ذواتهم وتجسيد طموحاتهم من خلال تحصنهم بالعمل وأيضاً يدفعهم هذا الشعور إلى التفكير جدياً بالهجرة إلى مجتمعات أخرى . (الأسدي ، 1999 ، 92)

وخير دليل على ما ورد ، في الشريعة الإسلامية ، قول مأثور للصحابي الجليل سلمان الفارسي (رضي الله عنه) ، إذ يقول : " إن النفس أذا أحرزت قوتها استقرت " ، (البواب، 1997، 1225) ، فشعور العامل بخيبة الأمل الاجتماعي وما يتعرض رب الأسرة له من ضغوطات نفسية واجتماعية ناتجة عن حالة الفقر التي تعيشها أسرته يؤدي إلى الاضطراب والانحراف نتيجة لعدم قدرة الدولة

على توفير العيش الكريم لهم ولمن يعيلون من خلال توفير فرص العمل . إضافة لفقدان المجتمع لبعض الضوابط الاجتماعية وغياب القانون الذي يحفظ الاستقرار في المجتمع أحدث نوع من العنف بين أفراده بسبب غياب دور المؤسسات الحكومية ولفترة ليست بالقصيرة وخاصة أجهزتها الأمنية نتيجة لما تعرضت إليه من تدمير وإحلال الفوضى نتيجة الحرب و الاحتلال .

إن معدلات البطالة العالية في العراق ، والتي نجمت عن الحروب الكثيرة التي خاضها العراق خلال العقود المنصرمة ، لم تكن إهدارا للطاقات البشرية العراقية فحسب ، بل وأدت في الآونة الأخيرة إلى تفاقم المشاكل الاجتماعية وزعزعة الأمن والاستقرار في العراق ، هذا فضلا عن الشعور بالإحباط الذي بدأ يتنامى بين صفوف العاطلين عن العمل من خريجي الجامعات العراقية بسبب تلكؤ المسؤولين في إيجاد الحلول الناجحة لهذه المشكلة ، والكل يعلم بأن الآلاف من هؤلاء الخريجين العاطلين عن العمل قد أصابهم الكثير من التردي في حالاتهم النفسية بعد تلك السنين المضنية التي فقدوها من أعمارهم خلال حياتهم الدراسية وظروف الحصار التي أنهكتهم خلال الفترات السابقة (الأسدي ، 1999 ، 91)

ويمكن لعدد من العاملين أن ينحرفوا لإشباع حاجاتهم وأفراد عوائلهم فضلا عن أن استمرار البطالة بهذا المستوى الراهن يساهم بدرجة عالية في تنشيط وزيادة المشكلات الاجتماعية و الضياع وانعدام الرؤية الواضحة لمستقبل أفضل . فالحصول على فرصة عمل وأجر مناسب لعيش كريم يلعب دوره المباشر في تغيير موقف الإنسان ، وخاصة الشباب ، من الدولة والمجتمع ومن العمليات الإرهابية الجارية في البلاد .

أن الخطر القادم يتمثل في مشكلة البطالة في العراق ، والتي لا مثيل لمستوياتها في باقي دول الوطن العربي والعالم ، وهو ينذر بخطر كبير لأنها تعد سبباً رئيساً لكثير من المشاكل التي يعاني منها المجتمع والتي أشرنا إليها ، لذلك لابد من إستراتيجية وطنية لمعالجة المشكلة قبل تفاقمها . وجدول (1) يبين حقيقة حجم ظاهرة البطالة في العراق لسنوات مختارة.

جدول (1)

ظاهرة البطالة في العراق للسنوات 2003 – 2010 م

السنة	معدل البطالة بعمر (15-24) %	معدل البطالة بعمر 25 سنة فأكثر %
2003	30	16
2004	35	19
2005	40	31
2006	45	31
2007	50	35
2008	29	25
2009	28	24
2010	27	24

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على : وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، "المجموعة الإحصائية السنوية للأعوام 2005–2011" إحصاءات السكان والقوى العاملة ، بغداد .

تشير نتائج مسح التشغيل والبطالة الموجزة في جدول (1) إن معدل البطالة بين السكان بعمر 25 سنة فأكثر في العراق ولكلا الجنسين قد بلغ نسبة (16%) عام 2003 وأرتفع إلى 25% عام 2008 لينخفض قليلاً إلى 24% عام 2010 ، بينما كان أعلى معدل له في عام 2007 حين بلغ 35 % ، في حين كان معدل البطالة للفئة العمرية (15-24) بحدود 30% عام 2003 ، وأعلى معدل له عام 2007 إذ بلغ 50% بسبب الظروف الصعبة التي مر بها العراق أمنياً واجتماعياً واقتصادياً ، وانخفض إلى 29% عام 2008 ثم الى 27% عام 2010 بسبب الاستقرار الأمني النسبي .

إن ظاهرة البطالة في العراق مشكلة ذات أبعاد أقتصادية وأجتماعية تعبر بوضوح عن العجز في البنى الاقتصادية وعن خلل اجتماعي على الصعيد الوطني حيث تعد البطالة آفة اجتماعية تعطل القدرات البشرية وفرص النمو والرفاه الاقتصادي k ، وتعد مشكلة البطالة في الاقتصاد العراقي من المشاكل المركبة حيث تتداخل مسببات هذه المشكلة وتداعياتها بين الاقتصاد والسياسة والاجتماع في الوقت نفسه .

أولا: أسباب ارتفاع معدلات البطالة في العراق:

إن هناك العديد من الأسباب التي أدت الى تفاقم أعداد العاطلين عن العمل وارتفاع معدلات البطالة في العراق ومنها الآتي : (حسن، 2005، 3-4) (http://www.ahewar.org)

1. فشل برامج التنمية في العناية بالجانب الاجتماعي بالقدر المناسب وتراجع الأداء الاقتصادي، وتراجع قدرة القوانين المحفزة على الاستثمار في توليد فرص العمل بالقدر الكافي وتراجع دور الدولة في إيجاد فرص عمل في مؤسسات الدولة والمرافق العامة .

2. الحروب التي خاضها العراق خلال العقود الثلاثة المنصرمة وما تبعها من حصار اقتصادي، وتدني مستوى الإنتاج والتنمية إلى أدنى مستوى .

3. تدمير ونهب وحرق مؤسسات الدولة والمال العام ، وما يتبع ذلك من أعمال التخريب وتوقف تام للإنتاج ، وانخفاض كبير في صادرات النفط والضرائب .

4. حل الجيش وقوى الأمن الداخلي والأجهزة الأمنية المختلفة ووزارة الإعلام من قبل قوات التحالف ساهم في زيادة أعداد العاطلين عن العمل اذ بلغ عدد هؤلاء زهاء مليون شخص.

5. تدهور الأحوال الاجتماعية والمدنية في العراق بعد الغزو ويتضح ذلك من اعدد السكان المهجرين الذين زاد عددهم عن (4) ملايين مواطن.

6 . إن نظام المحاصصة (المبني على معايير الانتماء) والمعمول به حالياً في أجهزة الدولة أنعكس سلبياً على قوة العمل وأدى الى تفاقم أزمة البطالة وزيادة عدد العاطلين عن العمل.

7. معاناة الاقتصاد العراقي من اختلالات هيكلية فهو أقرب ما يكون إلى الاقتصاد الخدمي (إذا ما استبعدنا القطاع النفطي) ، ذلك أن مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي تصل إلى نحو (22 %) ، بينما تبلغ مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي قرابة (1.5%) فقط ، وان مساهمة القطاع الزراعي لا تتجاوز نسبة (6.5%) علماً بان مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي تصل إلى(70%) وهو قطاع لا يسهم في مكونات تشغيل قوة العمل العراقية إلا بنسبة منخفضة لا تتجاوز في أفضل الأحوال (2%) منها وهذا يعني أن (98%) من قوة العمل توجد في القطاعات لا تتجاوز مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي (30%) .

8. شيوع ظاهرة الفساد المالي والإداري في بعض مؤسسات الدولة فهي من جانب تعمل على ضياع فرص التنمية وبالتالي تقليص فرص العمل.

ثانياً: مؤشرات السكان والعمل والبطالة في محافظة صلاح الدين:

تقع محافظة صلاح الدين في منتصف المسافة تقريباً بين العاصمة بغداد ومحافظة نينوى وفي المنطقة الوسطى من العراق ضمن الإحداثيات 34 58327. 43 45 34 35E 43 N، ويبلغ عدد

سكانها بحدود (1,600000) مليون وستمائة ألف نسمة حسب تقديرات وزارة التخطيط للعام 2010 م بعد أن كان يبلغ 1042000 مليون وإثنان وأربعون ألف نسمة عام 2003 م ، وسكانها يمثلون ألوان الطيف العراقي من كل القوميات والطوائف ، ويتبعها 8 ثمانية أقضية (الأقضية هي : الشرقاط ، بيجي ، تكريت ، الدور ، سامراء ، بلد ، الدجيل والطوز ، مع عدد من النواحي هي : العلم ، الضلوعية ، يثرب ، الإسحاقي ، آمرلي ، سليمان بيك ، دجلة ، المعتصم ، الصينية) ، في حين بلغت مساحتها 24363 أربع وعشرون ألفاً ثلاثمائة وثلاث وستون كيلومتر مربع ، ومركزها مدينة تكريت ، وقد أصبحت محافظة في السبعينيات من القرن الماضي ، وتقع على نهر دجلة ، وترتبط بشبكة طرق ومواصلات مع كل مناطق ومحافظات العراق وبذا يعد موقعها استراتيجيا ولها أهمية جغرافية واقتصادية واجتماعية وسياسية خاصة .

ولتبيان حجم ظاهرة البطالة في صلاح الدين قياساً لبقية المحافظات العراقية يمكن الاطلاع على الجدول التالي: جدول رقم (2)

معدل البطالة في بعض محافظات القطر للأعوام 2006 و 2008 (%)

المحافظة	ذكور		إناث		المجموع	
	2006	2008	2006	2008	2006	2008
نينوى	25,01	21,31	40,08	27,69	27,48	21,91
كركوك	06,43	12,27	12,29	14,50	07,90	12,36
ديالى	17,64	13,72	24,17	02,12	18,47	14,62
صلاح الدين	20,90	19,80	10,09	10,86	18,36	18,01
بغداد	14,82	10,18	19,61	17,14	15,74	11,77
كربلاء	17,14	11,56	26,91	28,93	18,53	14,20
النجف	15,82	13,24	32,97	22,77	18,90	14,48
ذي قار	24,47	28,22	44,42	46,93	27,82	30,81
واسط	07,26	12,46	13,66	13,51	08,82	12,71

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى : وزارة التخطيط ، إحصاءات السكان والقوى العاملة لعامي 2006 ، 2008 ، وزارة التخطيط – بغداد – 2009 .

من جدول (2) يتضح أن البطالة في صلاح الدين بلغت نسبة 19,80% بين الذكور عام 2008 بعد أن كانت 20,90% عام 2006 أي بنسبة انخفاض قليلة ، في حين بلغت نسبة البطالة بين الأناث 10,86% عام 2008 بعد أن كانت 10,09% عام 2006 ، وكان المعدل العام قد بلغ 18,36% و 18,01% لعامي 2006 و 2008 على التوالي ، وبالمقارنة مع بقية المحافظات نرى أن صلاح الدين كانت أفضل حالاً من نينوى وذي قار بينما كانت محافظات كركوك وديالى وبغداد وكربلاء والنجف وواسط أفضل من صلاح الدين في الفترة نفسها ربما بسبب تحسن فرص العمل فيها .

ومن خلال تتبع إحصائيات وزارة التخطيط يتضح أن نسبة السكان النشطين اقتصاديا في صلاح الدين قد بلغ عام 2008 نسبة 12,04% بعمر (15-19) سنة من مجمل سكان المحافظة وهي نسبة مقبولة ، في حين بلغ معدل العمالة الناقصة بسبب قلة ساعات العمل بين سكان المحافظة بعمر 15 سنة فأكثر 28,25% لعام 2008 .

إن هذا الانتعاش البسيط وتراجع معدلات البطالة يمكن أن يعزى إلى استيعاب الأجهزة الأمنية والجيش لأغلب العاطلين عن العمل في المحافظة مع وجود استقرار أمني نسبي فيها وتطوير نظام شبكة الحماية الاجتماعية وإعادة المفصولين السياسيين على الرغم من أنها لا تشكل حلولاً جذرية بل زادت من شكل البطالة الناقصة وأدت إلى ترهل أجهزة الدولة .

إن مشكلة البطالة في صلاح الدين لا يمكن فصلها عن المشكلة في كل أنحاء العراق لذلك فالحلول والمقترحات والإجراءات التي يمكن أن تتخذها الحكومة المركزية ستنسحب على كل محافظات القطر وتعالج المشكلة بشكل كلي وليس مجتزءاً .

ويبين جدول (3) ميزانية تنمية الأقاليم في محافظة صلاح الدين للمدة 2007 – 2010 والمبالغ المصروفة فعلياً منها ونسبتها الى المبالغ الكلية ، ولغرض بيان أثر المبالغ المصروفة على تراجع نسبة البطالة والتقليل من حدة الظاهرة :

جدول رقم (3)

ميزانية تنمية الأقاليم لمحافظة صلاح الدين للأعوام 2007 – 2010

السنة	ميزانية الأقاليم (مليون دينار)	المصروف من الميزانية (مليون دينار)	نسبة المصروف الى الميزانية الكلية	نسبة البطالة الكلية %
2007	117000	39573	33.82	18.0
2008	175829	133969	76.20	18.1
2009	114750	80619	70.26	18.2
2010	188031	177325	94.31	18.1

المصدر : إحصائيات محافظة صلاح الدين – دائرة التخطيط والمتابعة – 2011.

ومن الجدول (3) أعلاه يتبين ضآلة تأثير حجم الأموال المصروفة في المحافظة على نسبة البطالة الكلية في صلاح الدين ، إذ لم ترتفع النسبة الا بشكل بسيط وغير محسوس من 18% عام 2007 الى 18,1% عام 2008 ، على الرغم من ارتفاع المبالغ المصروفة من 39,5 مليار دينار عام 2007 الى 133,9 مليار دولار عام 2008 م ، في عين الوقت لم يؤثر الارتفاع الكبير من المبلغ المصروف عام 2010 م من الميزانية والذي أصبح بحدود 177,3 مليار دينار على نسبة البطالة ولم يؤدِ الى زيادة ملحوظة في عدد العاملين او الداخلين الى سوف العمل حيث لم تتجاوز النسبة 18,1% في أحسن الأحوال ، مما يعني أن التخطيط العلمي السليم مفقود تماما في هذه المحافظة مضافا إليه آثار الفساد الاقتصادي والسياسي المستشري بشكل واسع في العراق عامة وفي صلاح الدين خاصة والذي أثر بشكل كبير على خطط التنمية المتواضعة أصلا والتي كان مؤملا أن تنفذ فيها .

الخـــاتمة:

يتضح مما سبق أن ظاهرة البطالة تشكل إحدى أهم التحديات التي تواجه العراق لارتفاع نسبتها وبشكل غير طبيعي، ويرتبط بها بالدرجة نفسها من الأهمية الانعكاسات والآثار السلبية الناتجة عنها على المجتمع . أن مسألة عدم توفير وظائف للأعداد المتزايدة من العاطلين عن العمل كان لها أثارها وانعكاساتها السلبية على المجتمع العراقي وخاصة على الشباب حيث دفعت البعض منهم إلى انتهاج سلوك سلبي يضر المجتمع كالإرهاب والعنف والقسوة حتى داخل البيت ، إذ لم تول الحكومات العراقية السابقة مشكلة البطالة الاهتمام الذي يجب أن ترقى إليه .

ولم تجتهد الحكومة في إيجاد أي حل جذري لهذه المشكلة الاقتصادية الاجتماعية والتي أخذت تشهد تزايداً في أعداد العاطلين عن العمل ، مما جعل المشكلة وآثارها تنتج عن وضع

تراكمي، فضعف الاقتصاد وتحجيم دور القطاع الخاص وتدني مستوى التعليم والتعلم المهني التقني بالخصوص وتدهور نوعيته وكميته إذ تمثل البطالة خاصة بين المتعلمين تحديا مع تزايد نسبة الفئة العمرية الشابة وزيادة عدد الخريجين سنة بعد أخرى وذلك لعدم توفر فرص عمل مناسبة نتيجة عدم الموائمة بين المؤسسات التعليمية واحتياجات سوق العمل، كذلك ضعف مساهمة المرأة في الاقتصاد وارتفاع معدلات البطالة بين النساء ، كما أن من بين العوامل التي تؤثر بشكل سلبي على سبل معالجة مشكلة البطالة تلك الآثار والانعكاسات السلبية الناتجة عنها .

أولاً: الاستنتاجات:

1. يعاني الاقتصاد العراقي من بطالة كبيرة ، سواءً كانت إجبارية أو اختيارية ، بين السكان النشطين اقتصاديا وخاصة الشباب وقد وصلت النسبة الى مستويات عالية قياسية إذا قورنت بالمعدلات العالمية والعربية .

2. تعد البطالة ظاهرة عالمية ترتبط ارتباطا وثيقا بآليات العولمة من خلال تنامي فقدان الوظائف في مختلف القطاعات غير القابلة للمنافسة وخلق وظائف في قطاعات تنافسية غير قادرة على تعويض مافقد من وظائف ، وبذا تعد البطالة أبرز مظاهر الأزمة الاقتصادية العالمية والعربية وهي في تزايد مستمر .

3. إن معدلات البطالة في الوطن العربي هي الأسوأ والأعلى في العالم هي مؤشر بالغ الخطورة ، ومنها البطالة في العراق ، اذ تخطت حاجز الـ 14% من عدد السكان ووصل الى حدود 15-20% عام 2010 م ، و 25% بين الشباب العربي .

4. تفاوتت نسب البطالة بشكل كبير بين السكان بعمر 15 سنة فأكثر في العراق ، اذ بلغت بين 16% و 35% بين الأعوام 2003 – 2010 .

5. وفرت الحكومات المتعاقبة على العراق بعد 2003/4/9 فرص العمل وبشكل كبير نسبيا" لأعداد من منتسبي الجيش السابق الذي تمت هيكلته واستوعبتهم في وزارات مدنية وتركت من هم في سوق العمل من الخريجين والشباب .

6. أدت مجموعة من العوامل إلى ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض مستوى الدخل وارتفاع معدل الإعالة وبالتالي زيادة الفقر والعوز وفقدان العيش الكريم في مجتمع واقتصاد يفترض أن لا يكون فيه مكان للحاجة والفقر تبعا لوفرة الموارد الطبيعية والخام .

7. هناك تفاوت في نسب البطالة بين محافظات العراق للأعوام المختلفة ، تراوحت بين 8% في كركوك لعام 2006 و 30,8% في ذي قار لعام 2008 ، وهذا التفاوت تبعا لتفاوت الأوضاع المختلفة في كل محافظة ونسبة الاستقرار الأمني والاجتماعي والاقتصادي فيها .

8. كانت نسبة البطالة في صلاح الدين متوسطة بين محافظات القطر وكانت تدور حول نسبة 18% كمعدل في أغلب السنوات وذلك تبعا لجملة عوامل منها الاستقرار الأمني النسبي وإستيعاب الأجهزة الأمنية والجيش لأغلب العاطلين وانتعاش فرص العمل وإعادة المفصولين السياسيين وتطوير نظام الحماية الاجتماعية على الرغم من محددات الفساد الاداري والاقتصادي المستشرية بشكل واسع كالسرطان تنخر جسد أجهزة الدولة .

ثانياً: الاقتراحات:

1. إن مشكلة البطالة يجب أن تحظى بأولوية قصوى من قبل الحكومات الجديدة وضرورة تضافر الجهود في إيجاد المزيد من الوظائف للحد من البطالة المرتفعة حيث إن خلق المزيد من فرص العمل سيكون له الأثر في تحسين الوضع الأمني .
2. إن مشكلة البطالة تحتاج إلى برنامج استراتيجي متعدد الأبعاد وطويل الأجل لبناء سياسات وخطط إستراتيجية تربط التنمية الشاملة والعمالة . إذ إن قضية البطالة وإعادة هيكلة أسواق العمل تشكل أهم التحديات التي تواجه الجهود المبذولة من قبل الحكومة خاصة فيما يتعلق بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية .
3. إن تحقيق النمو الاقتصادي أمر لا غنى عنه من أجل تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على البطالة والفقر في العراق والنمو الحالي يبين ضعف المستوى ، ولن يتسنى تحقيق ذلك دون أن يكون هناك نمو في القطاع الخاص كأداة أساسية ورئيسة للنمو الاقتصادي ولتوليد فرص العمل .
4. أن زيادة الاستثمارات وخلق وظائف هي أولوية لا تسبقها أولوية ومن اجل توسيع الفرص لابد من خلق المناخ الذي يتمكن فيه القطاع الخاص و الاستثمارات الأجنبية في الإسهام بالقضاء على هذه الظاهرة وتامين فرض عمل للعراقيين من خلال وضع شرط يمنع الشركات الأجنبية من استخدام الأيدي العاملة الأجنبية والاقتصار على العمالة الأجنبية المتخصصة و لحين إعداد وتدريب كوادر عراقية ، على أن تعتمد على استخدام كثافة الأيدي العاملة في المشاريع .
5. إنشاء هيئة أو مركز متخصص بالسكان النشطين اقتصاديا وإيجاد قاعدة معلومات متكاملة تقوم توفر كافة البيانات عن سوق العمل وإجراء بحوث مسحية و إعداد الدراسات الخاصة بالظاهرة حالياً و بناء التصورات المستقبلية والتي تساعد على وضع سياسات خاصة بالعمالة ولمجابهة المشكلة والإسراع في وضع الإستراتيجية لضمان توفر فرص العمل مستقبلاً وتحليل الآثار المختلفة للظاهرة وبرامج للحد منها .
6. ضرورة مساهمة مؤسسات المجتمع المدني في تدعيم شبكات الأمان الاجتماعي وعقد ندوات فكرية وثقافية لتعريف المواطن بالآثار السلبية لتزايد حجم البطالة على مختلف جوانب الحياة ، وكذلك أهمية دور وسائل الإعلام المختلفة .
7. تمكين المرأة وتوظيف قدراتها ومشاركتها في الحياة العامة لتصبح عضوا فاعلا في المجتمع وزيادة مجالات فرص عمل المرأة باعتبارها طاقة كامنة مهدورة .
8. تشجيع التعليم الفني المهني لكلا الجنسين وبيان أهمية التعليم المهني في تنمية المهارات والقدرات البشرية المعرفية والتقنية للعمالة وسيكون له دور مهم في تجهيز العمالة العراقية لمواجهة التغيرات الهيكلية والتحولات التي طرأت على طلب اليد العاملة في سوق العمل،كما يتطلب فتح مراكز تدريب لتمكين الاقتصادي للفرد العراقي وخصوصا فيما يخص الحاسوب واللغة والذي يساعدهم في الحصول على عمل .
9. القضاء على كل إشكال الفساد والفساد الإداري والرشوة والعبث بالمال العام .

قائمة المصادر والمراجع :

1. الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 2008، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2007.

2. الأمم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا – الاسكوا ، 2008، "مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا 2000-2001" .

3. البواب، علي حسين، 1997، أبو الفرج ابن الجوزي البغدادي، "كشف المشكل في حديث الصحيحين" ، ج1، دار الوطن ، الرياض.

4. إصدارات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا (الأسكوا)، 2000 ، " الأثر الاجتماعي لإعادة الهيكلة ، مع تركيز خاص على البطالة " ، نيويورك .

5. الأمين باشا، عبد الوهاب، زكريا عبد المجيد، 1983، "مبادئ الاقتصاد"، ج2، دار المعرفة، الكويت.

6. الشافعي، محمد زكي، 1986، "التنمية الاقتصادية"، القاهرة.

7. الاسدي، غالب محمد رشيد، 1999، "دور المؤسسة التربوية في تقليص ظاهرة البطالة"، مجلة المستقبل العربي، العدد 240، بيروت.

8. الأنصاري، ياسين، 2007، "البطالة وأثارها على طموحات طلبة وخريجي الجامعات العراقية"، موسوعة النهرين:

http://www.nahrain.com

9. " البطالة "، 2002، مجلة المستقبل العربي، العدد 286، بيروت.

10. البسام، خالد عبد الرحمن، 1999، "المصادر الداخلية والخارجية للتضخم"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الرياض.

11. العمر، حسين، 1416ه، "عرض النفط وسعر الصرف على التضخم في الاقتصاد الكويتي"، مجلة جامعة الملك سعود، الرياض.

12. بن علي، زياد عربية، 2007، "البطالة في سوريا"، مجلة دراسات إستراتيجية، جامعة دمشق ، العدد 11.

13. باسم عبد الهادي حسن، 2005، " البطالة في الاقتصاد العراقي ، الأسباب والحلول الممكنة"، البنك المركزي العراقي، بغداد.

14. سلوى جبر حسن، 1979، "التنمية الاقتصادية"، القاهرة.

15. كبة، سلام إبراهيم، 2011، "البطالة في العراق"، الحوار المتمدن:

http://www.ahewar.org

16. جمانة غنيمات ، "وثيقة الفقر و لتشغيل تحديات التي تعيق جهود مكافحة الفقر"، على الموقع الالكتروني على شبكة الانترنت:
http://www.hewarat.com/form/shwpostphp2=1928
17. جلسة المنتدى الاستراتيجي، 2007، سوق العمل العربي، قطر.
18. محي الدين، عمرو، 1972، " التخلف والتنمية "، دار النهضة العربية، بيروت.
19. منظمة العمل العربية، 2008، " نشرة إحصائية حول التشغيل و التنمية البشرية في البلدان العربية " ، مركز التوثيق و المعلومات، ديسمبر ،كانون الاول.
20. مركز الدراسات السياسية والستراتيجية بالأهرام، 2010، " تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية 2010 "، القاهرة .
21. Y. Lacoste, 1967, les – pays– sous – development .
22. **www.cba.kw.malomar.com**